

## ٤. تفسير الكشاف للزمخشري (\*)

### مصدره ومنهجه من خلال الدراسات النحوية

الزمخشري؛ هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد، ولد في رجب سنة سبع وتسعين وأربعمائة، وأخذ الأدب عن كثير من مشايخ عصره، وجاور بمكة.

وله من التصانيف: الكشاف في التفسير، الفائق في غريب الحديث، المفصل في النحو، المستقصى في الأمثال. إلخ... وتوفي يوم عرفة سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة<sup>(١)</sup>.

### تفسير الكشاف:

تمددت كتب التفسير في مجالها المختلفة، وتناولت كتاب الله شرحاً وإيضاحاً للكشف عن أسرارهِ، وجلاء معانيهِ، وبيان أحكامهِ، لأنه كتاب هذه الأمة، ومن حقها أن تتعرفه، وتتذوق معانيهِ، لتسير على هديه، وتحيا في رحابه.

ولست في هذه العجالة أستطيع أن أوضح نشأة هذا العلم، وتطوره في العصور المختلفة، فإن لذلك مجالاً آخر قد لا يتسع لهذا البحث.

بيد أني أحب أن أشير هنا إلى أن كتاب الله، وإن كان في الذروة العليا من البلاغة والفصاحة وأنه جاء بلغة العرب التي بها يتكلمون، إلا أنه لا يستوى في المعرفة بجميع ما فيه كل العرب، لأن فيه المتشابه **﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾**<sup>(٢)</sup>.

وقال بعض العرب لرسول الله ﷺ: يا رسول الله، إنك لتأتينا بالكلام من كلام العرب ما نعرفه، ونحن العرب حقاً!، فقال: إن ربي علمني فتعلمت<sup>(٣)</sup> فهذا الحديث يدل على أن كلام العرب نفسه لا يفهمه كل العرب، فمن باب أولى أن يكون في كلام الله ما يعز فهمه أو

(\*) نشر في مجلة الفكر الإسلامي - فبراير سنة ١٩٧٠.

(١) بغية الوعاة: السيوطي، ج٢، ص٢٧٩، طبع عيسى الحلبي.

(٢) آل عمران، آية: ٧.

(٣) المسائل: لابن قتيبة: وجه ورقة ٤ نسخة مصورة بمكتبة جامعة القاهرة رقم ٢٢٠٩٦٧.

بيانه على العقول، وبخاصة هذه الكلمات التي لم تكد تعرفها العرب من قبل مثل: المسلم، المؤمن، والمنافق، والكافر «لأن الإسلام، والإيمان، والكفر، ظهر على عهد النبي ﷺ، وإنما كانت العرب تعرف الكافر كافر نعمة، ولا تعرفه من معنى الكفر بالله:

قال الشاعر:

\* ولا تحسبني كافرأ لك نعمة \*

وقال آخر:

\* والكفر مخبئة لنفس المنعم \*

والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند

«أما المنافق فلا ذكر له في كلام العرب»<sup>(١)</sup>.

وفي هذا الذي ذكرت أبلغ رد على ابن خلدون الذي ينص في مقدمته: «أن القرآن نزل بلغة العرب، وعلى أساليب بلاغتهم، فكلهم يفهمونه، ويعلمون معانيه في مفرداته وتراكيبه»<sup>(٢)</sup>.

لذلك كان علم التفسير النور الذي يضيء ما خفى على الأذهان، وما غاب عن الإدراك غير أن المفسرين اختلفت مناهجهم، وتعددت طبقاتهم، ويذكر لنا الإمام السيوطي أن المفسرين أربعة أنواع.

١- المفسرون من السلف والصحابة، والتابعين، وأتباع التابعين.

٢- المفسرون من المتحدثين، وهم الذين صنفوا التفاسير مورداً فيها أقوال الصحابة والتابعين بالإسناد.

٣- المفسرون من علماء أهل السنة الذين ضموا إلى التفسير التأويل، والكلام على معاني القرآن، وإعرابه.

٤- المفسرون من المبتدعة كالمعتزلة والشيعة، وأضرابهم.

(١) كتاب الزينة: الشيخ أبو حاتم أحمد بن حمدان الرازي المتوفى عام ٣٣٢هـ ج ١، ص ١٤٠ - ١٤١.

(٢) مقدمة ابن خلدون: ص ٣٦٧، المطبعة الأزهرية.

ثم قال السيوطي: «والذى يستحق أن يسمى بالمفسرين من هؤلاء القسم الأول ثم الثانى. وأما الثالث فمؤله... ولم أستوف أهل القسم الرابع، وإنما ذكرت منهم المشاهير كالزمخشري والرماني، والجبائي وأشباههم»<sup>(١)</sup>.

فالزمخشري اذن من النوع الرابع الذى وصف بالابتداء، ولا يعينى فى هذا المقام أن أناقش السيوطى فى هذه التسمية التى نعت بها صاحبنا الزمخشري وإنما الذى يعينى هو منهج الزمخشري من الوجة النحوية فحسب، هذا من ناحية، ويعينى من ناحية أخرى المصادر التى اعتمد عليها الزمخشري فى تأليفه لهذا الكتاب، من ناحية أخرى.

ولهذه المصادر قصة: خلاصتها أننى فى إعدادى لرسالة الدكتوراه: «القرآن الكريم وأثره فى الدراسات النحوية» التى تولت طبعتها ونشرها دار المعارف تعرضت لهذه المصادر، فرأيت أن الزمخشري ينقل من غيره دون إشارة إلى ذلك، وأنه نقل نصوصاً كاملة بألفاظها وحروفها من كتاب التفسير الكبير للرماني، ومع ذلك لم يشر إليه.

وقد حملنى على هذا أن أحد أساتذتنا الفضلاء الذين يقومون بتدريس التفسير فى جامعة الكويت أخذه الدهش والعجب أن جار الله الزمخشري يقع فى مثل هذا الخطأ الفاحش فوعده أن أكتب فى هذا، لأن الكتاب الذى احتوى هذا البحث، وأعنى به رسالتى للدكتوراه التى طبعتها دار المعارف قد لا تتاح له فرصة الانتشار الواسع الذى تتمتع به مجلة الفكر الإسلامى، من أجل ذلك أحب أن أخص ما كتبه فى إيجاز.

### دوافع تأليف الزمخشري لكتابه الكشاف:

من هذه الدوافع الإلحاح على الزمخشري من جانب مرديده فى تأليف مصنف يروى غليلهم، ويتفق ظمأهم، ويبرز لهم ما خفى عليهم من تأويل معنى، أو بيان لفظ.

قال الزمخشري فى مقدمة كتابه «كلما رجعوا إلى فى تفسير آية، فأبرزت لهم بعض

(١) طبقات المفسرين: ص ٢: جلال الدين السيوطى، ط أوروبا.

الحقائق من الحجب، أفاضوا فى الاستحسان والإعجاب، واستطبروا شوقاً إلى مصنف يضم أطرافاً من ذلك حتى اجتمعوا على مقترحين أن أملى عليهم الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل من وجوه التأويل»<sup>(١)</sup>.

ولم يقدم الزمخشري على ما اقترحوا «فأبوا إلا المراجعة، والاستشفاع بعظماء الدين، وعلماء العدل والتوحيد»<sup>(٢)</sup>.

وبعد هذا الإلحاح الطويل أملى عليهم مسألة فى الفواتح، وطائفة من الكلام فى حقائق سورة البقرة، وكان كلاماً مبسوطاً كثير السؤال والجواب، طويل الذبول والأذنان<sup>(٣)</sup>.

ولما صمم العزم على معاودة جوار الله، والإنابة بحرم الله... وحطّ الرحل بمكة....، إذا بالأمير الشريف الإمام شرف آل رسول الله أبى الحسن على بن حمزة بن وهاس يطلب منه تفسير القرآن. قال الزمخشري: «لقد ضاقت على المستعصى الحيل، وعييت به العلل»<sup>(٤)</sup> فأقدم على تأليف هذا الكتاب، تحقيقاً لما طلب منه الأمير.

ولم ينس الزمخشري فى مقدمته أن يعين لنا المدة التى استغرقها تأليف هذا الكتاب فيقول: «ووفق الله وسدد، وفرغ منه فى مقدار خلافة أبى بكر الصديق رضى الله عنه، وكان يقدر تمامه فى أكثر من ثلاثين سنة، وما هى إلا آية من آيات هذا البيت المحرم، وبركة أفيضت على من بركات هذا الحرم المعظم»<sup>(٥)</sup>.

وفى خاتمة مقدمته توصل الزمخشري إلى ربه قائلاً: «أسأل الله أن يجعل ما تعبت فيه سبباً ينجينى، ونوراً على الصراط يسعى بين يدي ويمينى، ونعم المستول»<sup>(٦)</sup>.

### من أهم المصادر التى اعتمدها الزمخشري فى تفسيره الرومانى:

من شأن العلماء الذين يعينهم أولاً وقبل كل شىء خدمة العلم أن يكونوا أمناء، فإن الأمانة فى العلم ليست أمراً سهلاً، ولا أبالغ إذا قلت: إنها رسالة، ومن شأن أصحاب

(١) مقدمة الكشاف للزمخشري بتصرف . (٢) نفس المقدمة.

(٣) المقدمة نفسها. (٤) مقدمة الزمخشري فى كشافه بتصرف.

(٥) المقدمة نفسها. (٦) المقدمة نفسها.

الرسالات أن يتصفوا بما يتصف به الأنبياء والرسل، يؤدون الأمانة، ويبلغون الرسالة، شعارهم ﴿وما لأحد عنده من نعمة تجزى إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى﴾ (١).

وصعب على نفسى أن جاز الله الزمخشري لم يبين لنا المصادر التى اعتمد عليها فى كتابه. فأبو حيان النحوى فى كتابه العظيم البحر المحيط، وضع فى مقدمته المصادر التى انتفع بها، وبذلك أدى للضمير حقه، وللعلم أمانته، فيقول مثلاً: «فما كان فى كتابى هذا من تفسير الزمخشري رحمه الله، فأخبرنى به أستاذنا العلامة أبو جعفر أحمد بن إبراهيم الزبير قراءة منى عليه فيه. ثم يقول: «وما كان فى هذا الكتاب من تفسير ابن عطية فأخبرنى به القاضى الإمام أبو على الحسين بن عبدالعزيز بن أبى الأحوص القرشى قراءة منى عليه لبعضه» (٢).

وعلى هذا النهج يسير أبو حيان مبيناً المصادر التى اعتمد عليها سواء كانت فى التفسير أو فى النحو أو فى القراءة أو فى اللغة، ولكنك حينما تقرأ مقدمة الزمخشري فلا تجد شيئاً من ذلك اللهم إلا الإشادة بمن سلك فى دروب علم التفسير الوعرة التى لا يتحمل السير فيها إلا أولو العزم من العلماء: يطالعك فى مقدمة كتابه بهذه العبارات الرشيقة الأخاذة «فالفقيه وإن برز على الأقران فى علم الفتاوى والأحكام. والمتكلم وإن بز أهل الدنيا فى صناعة الكلام. وحافظ القصص والأخبار، وإن كان من ابن القرية أحفظ. والواعظ، وإن كان من الحسن البصرى أوعظ. والنحوى، وإن كان أنحى من سيويه. واللغوى وإن علك اللغات بقوة لحيه، لا يتصدى منهم أحد لسلوك الطرائق، ولا يغوص على شىء من تلك الحقائق إلا رجل قد برع فى علمين مختصين بالقرآن، وهما علم المعانى، وعلم البيان... إلى أن يقول: بعد أن يكون آخذاً من سائر العلوم بحظ، جامعاً بين أمرين تحقيق وحفظ. إلى أن يقول: فارساً فى علم الأعراب... وكان مع ذلك مسترسل الطبيعة متقادها، مشتعل القريحة وقادها الخ» (٣).

وتنتهى المقدمة، ولم يحاول أن يشير إلى مرجع واحد، يكون قد انتفع به على الرغم من كثرة المصادر فى التفسير التى سبقته.

(٢) مقدمة البحر المحيط لأبى حيان الأندلسى.

(١) الليل: آية ١٩، ٢٠.

(٣) مقدمة الزمخشري لكشافه.

لعل قائلاً يقول: قد تكون هذه عادة العصر، وأن العلماء فى هذا العهد كان يأخذ بعضهم عن بعض، ولا يرون حرجاً فى عدم الإشارة إلى ذلك، فأقول له: هذه عادة الزمخشري وحده، فقد سبقه الكثير من المؤلفين فى مجالات التفسير، والقراءات، والنحو، ومع ذلك كان الكثير منهم يحرص على أن يسند كل رأى إلى صاحبه، وكل قول إلى من صدر عنه، انظر مثلاً: إلى أبى على الفارسى تجده فى كتابه الحجة فى القراءات السبع، يبين أنه «لم يكن أول نحوى شرح فى الاحتجاج لهذه القراءات فقد سبقه إلى ذلك أبو بكر محمد ابن السرى فى تفسير صدر من ذلك فى كتاب كان قد ابتدأ بإملائه... إلخ»<sup>(١)</sup>.

على آية حال كانت، فإن من غريب المصادفات أننى قرأت فى كتاب «النجوم الزاهرة» أن «للرمانى كتاب التفسير الكبير، وهو كثير الفوائد إلا أنه صرح فيه بالاعتزال، وسلك الزمخشري سبيله وزاد عليه»<sup>(٢)</sup>.

ولفتت هذه العبارة الأخيرة نظرى، وكانت مفتاح السر الذى فتح باب هذا البحث على مصراعيه أمامى، ذلك لأننى أردت أن أعرف درجة تأثر الزمخشري بالرمانى، فذهبت أبحث فى فهرس المخطوطات عن تفسير الرمانى، وأخيراً عثرت على تفسير جزء «عم» للرمانى فى مكتبة العلامة أحمد تيمور.

ومن حق القارىء قبل أن أضع له النقاط على الحروف فى هذا المجال أن يعرف فى إيجاز من هو الرمانى صاحب التفسير الكبير الذى سلك الزمخشري سبيله فأبادر على الفور فأقول:

الرمانى: هو على عيسى بن على بن عبدالحسن أبو الحسن الرمانى، كان إماماً فى العربية علامة فى الأدب، فى طبقة الفارسى، والسيرافى معتزلياً.

ولد سنة ست وسبعين ومائتين، وأخذ عن الزجاج، وابن السراج، وابن دريد. قال السيوطى: لم ير مثله قط علماً بالنحو، وغزارة بالكلام، وبصراً بالمقالات، وكان يمزج النحو

(١) مقدمة الحجة لأبى على الفارسى: نسخة مصورة رقم ٤٦٣ - قراءات - دار الكتب المصرية.

(٢) النجوم الزاهرة، ج ٤، ص ١٦٨.

بالمنطق حتى قال الفارسي: إن كان النحو ما يقوله الرماني، فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله نحن، فليس معه منه شيء».

ومات الرماني سنة أربع وثمانين وثلاثمائة<sup>(١)</sup>.

### تقارب النصوص بين التفسيرين:

قلت: إن مكتبة تيمور تضم جزء «عم» من تفسير الرماني الكبير، ففي فهرس المكتبة التيمورية، الجزء الأول، ص ٧٦، جاء ما نصه: «تفسير جزء عم» تأليف العلامة أبي الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي المتوفى عام ٣٨٤هـ ليس له خطبة، نسخ سنة ١٠٩٦هـ، ورقم المخطوط في الفهرس ٢٠١ - تفسير.

بدأت أقارن نصوص هذا التفسير بنصوص الكشاف للزمخشري فوضحت لي الحقيقة سافرة مشرقة تؤكد أن الزمخشري سطا على هذا التفسير، ونسب الكثير منه إلى نفسه حيث لم يصرح بالمصدر الذي نقل عنه.

وقبل أن أصدر هذا التأكيد قمت بعدة فروض أتمس فيها براءة الزمخشري من التهمة التي وجهتها إليه، ولكن مع الأسف تبددت الفروض، وبقيت التهمة قائمة إلى أن يهيه الله من رجالات العلم من يقوم بمواصلة هذا البحث. فيبريء ساحة جبار الله مما نسب إليه، وحينئذ يشفى نفسى من حرج الاتهام، تقديراً لجبار الله، وتكريماً لهذا التفسير الذي تألق نجم الزمخشري في سماء المعرفة بسببه مما جعله يقول عنه:

إن التفاسير في الدنيا بلا عدد

وليس فيها لعمري مثل كشافى

إن كنت تبغى الهدى فالزم قراءته

فالجهل كالداء، والكشاف كالشافي<sup>(٢)</sup>

(١) بغية الوعاة للسيوطي، ج ٢، ص ١٨٠، معجم الأدباء لياقوت، ج ١٤، ص ٧٥.

(٢) بغية الوعاة: ج ٢، ص ١٨٠.

فمن هذه الفروض التي قمت بها الشك في نسبة تفسير جزء عم الذي تضمه مكتبة تيمور إلى الرماني، وقلت لعله لرماني آخر، تأخر زمنه عن زمن الزمخشري فنقل من الكشاف ما نقل ونسبه إلى نفسه، ورجعت إلى كتب الطبقات فوجدت أنه اشتهر ثلاثة من النحاة بهذا اللقب: أحد هؤلاء: الرماني المشهور صاحب التفسير الكبير الذي تحدثنا عنه. والثاني: هو: أحمد بن علي بن محمد بن علي بن محمد أبو عبدالله الرماني المعروف بابن الشرايبي توفي سنة خمس عشرة وأربعمائة<sup>(١)</sup>.

والثالث هو: علي بن عبدالله بن محمد بن علي بن رمان التونسي أخذ عنه ابن عصفور، ولم يذكر السيوطي في بغيته سنة وفاته، غير أنه من الممكن معرفة عصره الذي عاش فيه بمعرفة ميلاد ابن عصفور أو موته، أمّا ميلاد ابن عصفور، فقد كان سنة سبع وتسعين وخمسائة، وأما تاريخ وفاته فقد ذكر أنه توفي سنة ثلاث، وقيل تسع وستين وستمائة<sup>(٢)</sup>.

ومعنى ذلك أن الرماني الذي أخذ عنه ابن عصفور من رجال القرن السابع.

وإذا تبين لنا أن الزمخشري توفي سنة ثمان وثلاثين وخمسائة، فإن الرماني الثاني سابق للزمخشري غير أنه لم تكن له مؤلفات في القرآن، أو في التفسير أو في القراءات أو في النحو، على حين نصّ عليّ أن الرماني الأسبق علي بن عيسى له تفسير كبير في القرآن، لذلك نفى نسبة تفسير جزء عم لهذا الرماني السابق المعروف بابن الشرايبي.

وأما الرماني الثالث، فليس له من المؤلفات القرآنية كذلك ما يجعلنا ننسب هذا التفسير إليه.

وإذا انتفى أن يكون تفسير جزء عم لأحد من هذين الرجلين، فأكبر الظن أنه للرماني الأول علي بن عيسى، وأن الزمخشري اطلع عليه، وأفاد منه، بل نقل منه نصوصاً بأسرها وكان واجب الأمانة العلمية يقضى بأن يشير إلى ذلك في كتابه.

ويعجبني في هذا المقام تعليق السيوطي على الشيخ بهاء الدين بن النحاس حينما ذكر السيوطي في كتابه «الأشباه والنظائر» أن الفروع هي التي تحتاج إلى العلامات، وأن الأصول

(٢) بغية الوعاة، ص ٣٥٧.

(١) بغية الوعاة، ص ١٥١.

لا تحتاج إلى علامة مستدلاً بنص نقله الشيخ بهاء الدين في التعليقة<sup>١</sup> قال: «وجدت ذلك بخط غالى بن عثمان بن جنى عن أبيه قال: بدليل أنك تقول فى المذكور قائم وإذا أردت التأنيث، قلت: قائمة، فبحث بالعلامة عند المؤنث، ولم تأت للمذكر بعلامة. وتقول: رأيت رجلاً فلا تحتاج إلى العلامة، وإن أردت التعريف أدخلت العلامة فى الفرع، الذى هو التعريف فقلت: الرجل ولم تدخلها فى التنكير، وإذا أردت بالفعل المضارع الاستقبال أدخلت عليه السين لتدل بها على استقباله، وذلك يدل على أن أصله موضوع للحال، ولو كان الاستقبال فيه أصلاً لما احتاج إلى علامة».

قال السيوطى: «وانظر إلى الشيخ بهاء الدين وأمانته كيف وجد فائدة بخط ولد ابن جنى نقلها عن أبيه، ولم تسطر فى كتاب فنقلها عنه، ولم يستجز ذكرها من غير عزو إليه لالكالساروق الذى أغار على تصانيفى التى أقمت فى تبعها سنين، وهى:

كتاب المعجزات الكبير - كتاب الخصائص الصغرى. وغير ذلك. فسرقها، وضمها، وغيرها مما سرقه من كتب الخضرى، والسخاوى فى مجموع، وأدعاه لنفسه... وليس هذا من أداء الأمانة فى العلم»<sup>(١)</sup>.

وبعد، فما الدليل على أن الزمخشرى سطا فى تفسير الرمانى، وأخذ منه ما أخذ دون عزو أو إشارة إلى من أخذ عنه.

دليلى على ذلك هذه الأمثلة، وهى غيُضٌ من فيض. وقطرة من سيل.

١- مالك يوم الدين:

قال الرمانى: «فإن قلت: ما هذه الإضافة، قلت هى إضافة اسم الفاعل إلى الظرف على طريق الاتساع بجرى مجرى المفعول، كقولهم: يا سارق الليلة أهل الدار، والمعنى على الظرفية ومعناه: مالك الأمر كله يوم الدين، كقوله: «لمن الملك اليوم».

فإن قلت: لإضافة الفاعل إضافة غير حقيقية، فلا تكون معطية معنى التعريف فكيف ساغ وقوعه صفة للمعرفة، قلت: إنما تكون غير حقيقية إذا أريد باسم الفاعل الحال والاستقبال.

(١) الأشباه والنظائر بتحقيقى ج٢ ص، ٢٨٢ - ٢٨٣ - نشر مؤسسة الرسالة.

فكان في تقدير الانفصال، كقولك: مالك الساعة الآن، أو غداً. فأماً إذا قصد معنى الماضي كقولك: هو مالك عبده أمس، أو زمان مستمر كقولك: زيد مالك العبيد كانت الإضافة حقيقية كقولك: مولى العبيد، وهذا هو المعنى في مالك يوم الدين»<sup>(١)</sup>.

والنص نفسه حرفياً في تفسير الكشاف<sup>(٢)</sup>.

٢- إياك نعبد:

قال الرماني: «إياه ضمير منفصل للمنصوب، واللواحق التي تلحقه من الكاف، والهاء، والياء في قولك: إياك، وإياه، وإياي لبيان الخطاب والغيبة والتكلم، ولا محل لها من الإعراب، كما لا محل للكاف في أرايتك، وليست بأسماء مضمرة، وهو مذهب الأخفش وعليه المحققون.

وأما ما حكاه الخليل عن بعض العرب: «إذا بلغ الرجل الستين، فأياه، وإيا الشواب فشيء شاذ لا يعول عليه»<sup>(٣)</sup>.

ولما رجعت إلى تفسير الكشاف في هذا الموضع رأيت الزمخشري ينقل النص بعينه، ولم يحاول أن يغير فيه أو يبدل<sup>(٤)</sup>.

٣- على أن هناك بعض النصوص أخذها الزمخشري عن الرماني، وحاول أن يغير فيها بالتقديم والتأخير والحذف والزيادة. انظر مثلاً: قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْذَرْنَاكُمْ عَذَابًا قَرِيبًا يَوْمَ يَنْظُرُ الْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ وَيَقُولُ الْكَافِرُ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا﴾<sup>(٥)</sup>. وقوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرُ﴾<sup>(٦)</sup>. نجد أن النصوص في التفسيرين متقاربة، وأن الزمخشري لم يزد شيئاً غير المساس بالنص من حيث التقديم والتأخير، والحذف.

وبهذه المقارنة التي قمت بها في التفسيرين أصدرت حكماً في حرج، وبينت أن

(١) تفسير جزء عم للرماني: ورقة ١٢.

(٢) تفسير الكشاف، ج ١، ص ٦.

(٣) تفسير جزء عم للرماني: ورقة ١٣.

(٤) تفسير الكشاف، ج ١، ص ١١.

(٥) النبأ: آية ٤٠.

(٦) الفجر آية: ٤. انظر في الموضعين: تفسير جزء عم للرماني ورقة ٢٨، والكشاف ج ٢، ص ٤٥٠، وجزء عم

للرماني ورقة ٨٢، والكشاف ج ٢، ص ٤٦٩.

الزمخشري من هؤلاء الذين يعينهم السبوطى فى نصه السابق، من هؤلاء الذين لم يؤدوا أمانة العلم. ولكن هل انتهت القضية عند هذا الحد؟ لا أدعى لنفسى أن حكمى لا يقبل الاستئناف فما أنا إلا حامل مصباح لمن يسير فى الطريق، والحقيقة بنت البحث، فإلى هؤلاء الباحثين أقدم شكرى العميق لمن يسير إلى نهاية المطاف، ويبدأ من حيث انتهيت لوضع النقاط على الحروف فى هذه القضية.

ووفاء بحق العلم، وأداء لأمانته، أحب أن أضع بين يدى الباحثين هذا الخيط الجديد الذى لم يتيسر لى فى أثناء عرضى لهذا الموضوع من كتابى «القرآن الكريم وأثره فى الدراسات النحوية»، وذلك لربط ما قلت بما سيقولون.

لم أجد فى الفهارس المخطوطة فى دار الكتب، وفى مخطوطات الجامعة العربية جزءاً من تفسير الرمانى غير الجزء السالف الذكر الذى تضمه مكتبة تيمور، غير أنى لم أقتنع بهذا فسألت المختصين فى معهد المخطوطات بالجامعة العربية عن تفسير الرمانى، فذكروا لى أن هناك جزءاً من هذا التفسير لم يلحق بعد بالفهارس المخطوطة المطبوعة، وقد صور من مكتبة المسجد الأقصى، وقد كتب على الورقة الأولى من هذا المخطوط ما نصه:

المكتبة: المسجد الأقصى -

رقم المخطوط فيها: ٢٩

اسم الكتاب : تفسير القرآن، الجزء الثانى عشر.

اسم المؤلف : على بن عيسى الرمانى (هكذا كتب عليه بخط حديث)

تاريخ النسخ : القرن السادس - خط نسخى نفيس مشكول.

عدد الأوراق : ١٥٠

الملاحظات : يتبدى بتفسير قوله تعالى: ﴿يَتَجَرَّعُهُ وَلَا يَكَادُ يُسِغُهُ وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ وَمِنْ وَرَائِهِ عَذَابٌ غَلِيظٌ﴾<sup>(١)</sup> من سورة إبراهيم.

وحيثما وضعتُ هذا «الفيلم» تحت «المكبر»، وجدت أن هذا التفسير يسير على نمط الأسئلة والأجوبة، تراه مثلاً يقول فى قوله تعالى: ﴿يَتَجَرَّعُهُ وَلَا يَكَادُ يُسِغُهُ﴾.

(١) إبراهيم/١٧.

يقال: ما التجرع؟ الجواب تناول المشروبات جرعة جرعة...

ويقال: ما الإساعة؟ والجواب إجراء الشراب فى الحلق على تقبل النفس.

ويقال: ما الموت؟ والجواب: عرض يضاد الإدراك فى البنية الحيوانية<sup>(١)</sup> إلخ....

وعلى هذه الطريقة يسير تفسيره، أغلب الظن أنها طريقة حديثة فى التفسير نسبتها إلى رجل من رجالات القرن الرابع أمر غير مقبول، لأن المفسرين السابقين، أو المعاصرين له، لم ينهجوا هذا المنهج فى تفسيرهم هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الرمانى اشتهر بين علماء عصره بالأسلوب الغامض حتى قال الفارسى عنه «إن كان النحو ما يقوله الرمانى، فليس معنا منه شىء، وإن كان النحو ما نقوله نحن، فليس معه منه شىء»<sup>(٢)</sup>.

فنسبة هذا الجزء إلى الرمانى أمر مشكوك فيه، وبخاصة، فإن نسبة هذا الكتاب إلى الرمانى على الصفحة الأولى منه مكتوب بخط حديث كما هو واضح فى المخطوطة المصورة.

ومن حسن الحظ أنى حينما اطلعت على فهرس المكتبات الأوروبية وجدت فى فهرس المكتبة الأهلية بباريس، ص ٢٨٧ أن هذه المكتبة تضم جزءاً من تفسير الرمانى، وقد اتصلت ببعض العلماء هناك لتصوير هذا الجزء وإرساله، لإلقاء الضوء الكاشف على هذه القضية، وإننا لمنتظرون.

وحتى الآن ما زالت نفسى مطمئنة إلى أن تفسير جزء عمّ للرمانى نسبتة إليه صحيحة لأن العلامة أحمد تيمور كان مولعاً بجمع هذه الكتب النفيسة، وكان يعلق على كثير منها فوجوده فى خزائنه، ووجود النسبة إلى الرمانى على الصفحة الأولى من هذا المخطوط يشعرننا بأن هذا الجزء أصح نسبة إلى الرمانى من الجزء الآخر الذى صوره معهد المخطوطات على أية حال، ما زلت أقول: إن هذه القضية مفتوحة لمن يدلى بدلوه بين الدلاء خدمة للعلم، وإيماناً بالمعرفة، وإرضاء للضمير.

(٢) البغية: ج ٢، ص ١٨٠.

(١) انظر ورقة ١ من هذا الجزء.

## منهج الزمخشري في الدراسة النحوية:

١- النظر من خلال الدراسة النحوية إلى الذوق الأدبي، والأسلوب البلاغي بغض النظر عن تقديرات النحاة.

يقول في قوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾<sup>(١)</sup> «ومحل هدى للمتقين الرفع لأنه خبر مبتدأ محذوف أو خبر مع لا ريب فيه لذلك» أو مبتدأ إذا جعل الظرف المقدم خبراً عنه ويجوز أن ينتصب على الحال، والعامل فيه معنى الإشارة أو الظرف.

ثم قال: «والذي هو أرسخ عرفاً في البلاغة أن يضرب عن هذه المحال صفحاً، وأن يقال: إن قوله: التّم جملة برأسها، أو طائفة من حروف المعجم مستقلة بنفسها، وذلك الكتاب جملة ثانية، ولا ريب فيه ثالثة، وهدي للمتقين رابعة، وقد أصيب بترتيبها مفصل البلاغة، وموجب حسن النظم، جرىء بها متناسقة هكذا من غير حرف نسق وذلك لمجيئها متأخية، آخذاً بعضها بمنق بعض»<sup>(١)</sup>.

٢- يجرى في معظم تناوله للنحو القرآني مجرى مذهب البصريين، ففي الآية الكريمة: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتَانَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا﴾<sup>(٢)</sup> يصف مذهب الصريين فيها بالسداد، ولا يكتفى بذلك، بل يشيد بكتاب سيويه، ولا يقنع بهذه الإشادة، بل يجب الجثوب بين يدي الناظر في كتاب سيويه<sup>(٣)</sup>.

٣- ومن منهجه الاعتماد على القراءة لتصحيح الوجه الإعرابي، فيقول في قوله تعالى: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾<sup>(٤)</sup> أشد معطوف على الكاف إما على معنى أو مثل أشد قسوة، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه.

وتعضده قراءة الأعمش بنصب الدال عطفاً على الخجارة<sup>(٥)</sup>.

٤- ومن منهجه التعرض للغات العرب، ففي قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتُ﴾<sup>(٦)</sup> يقول: «يوم»

(١) الكشاف، ج ١، ص ٢٩. البقرة/ ٢ (٢) الأعراف: آية ١٣٢.

(٣) الكشاف، ج ٢، ص ١١٥. (٤) البقرة: آية: ٧٤.

(٥) الكشاف، ج ١، ص ١١٦. (٦) هود: ١٠٥.

يأت بغير ياء، ونحوه قولهم: لا أدر، حكاه الخليل وسيبويه، وحذف الياء والاجتزاء عنها بالكسرة كثير في لغة هذيل»<sup>(١)</sup>.

٥- ولا يعتد ببعض القراءات الصحيحة كقراءة ابن عامر أحد القراء السبعة حيث وقف منها الزمخشري موقف الناقد، وذلك في قراءة قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> حيث قرأ ابن عامر «قتل أولادهم شركائهم» برفع القتل، ونصب الأولاد، وجر الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما في غير ظرف. وأرجع الزمخشري خطأ ابن عامر إلى رسم المصحف حيث قال: «والذي حمّله على ذلك أنه رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوباً بالياء»<sup>(٣)</sup>.

وقد حمل أبو حيان الأندلسي على الزمخشري حملة عنيفة حيث قال عنه: «وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم وفهمهم وديانتهم»<sup>(٤)</sup>.

٦- ومن أخطاء الزمخشري المنهجية: ظنه أن القراءة مرجعها إلى اللغة والنحو لا إلى السند والرواية. يقول في قوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾<sup>(٥)</sup> وقرئ الحق بالرفع، والجر صفة للولاية، والله.

وقرأ أبو عمرو بن عبيد بالنصب على التأكيد كقولك: هذا عبدالله الحق، لا الباطل، وهي قراءة حسنة فصيحة، وكان عمرو بن عبيد من أفصح الناس وأنصحهم»<sup>(٦)</sup>.

(١) الكشاف، ج ٢، ص ٣٣٥.

(٢) الأنعام: ١٣٨.

(٣) البحر المحيط، ج ٤، ص ٢٢٩: أبو حيان الأندلسي.

(٤) المرجع السابق والصفحة.

(٥) الكهف: ٤٤.

(٦) الكشاف، وج ٢، ص ٥٦٦.

قال أحمد بن المنير: يرّد عليه زعمه هذا، فإنه يوهم أن القراءة موكولة إلى رأى الفصحاء واجتهاد البلغاء، فتفاوت فى الفصاحة لتفاوتهم فيها، وهذا منكر شنيع. والحق لا يجوز لأحد أن يقرأ إلا بما سمعه فوعاه متصلاً<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

وبعد، فإن الزمخشري وكتابه الكشاف فى حاجة إلى دراسة واسعة لا يتسع هذا البحث للإفاضة فيها، وقد ضمّ كتابى «القرآن الكريم وآثره فى الدراسات النحوية» بعضاً من هذه الدراسة.

أما ما ذكرته هنا، فهو غييض من فيض، ويكفى من القلادة - فى هذا المقام - ما أحاط بالعنق.

أرجو الله أن يجعل الحق رائدنا، والعلم وحده غايتنا، والعمل من أجل كتابه الكريم هدفنا الأسمى، إنه نعم المولى، ونعم النصير.

\*\*\*

---

(١) الانتصاف، ج ٥، ص ٥٥٦ (هامش الكشاف).

## مصادر البحث ومراجعته

- ١- الأشباه والنظائر للسيوطى - تحقيق - د. عبدالعال سالم مكرم - نشر مؤسسة الرسالة.
- ٢- الانتصاف - هامش الكشف لأحمد بن المنير - مطبعة الاستقامة.
- ٣- البحر المحيط لأبى حيان الأندلسى - مطبعة السعادة - ط أولى ودار الطباعة المصرية سنة ١٢٨١ هـ.
- ٤- بغية الوعاة للسيوطى - طبع عيسى الحلبي.
- ٥ - تفسير جزء عم للرماني - مخطوط - مكتبة تيمور رقم ٢٠١ - تفسير.
- ٦- الحجة لأبى على الفارسي - مخطوط - نسخة مصورة رقم ٢٤٦٣ - دار الكتب المصرية.
- ٧ - الزينة فى الكلمات الإسلامية والعربية للرازى - تحقيق حسين بن فيض الله الهمداني طبع دار الكتاب العربى طبعة ثانية سنة ١٩٥٧ .
- ٨ - طبقات المفسرين للسيوطى طبع أوروبا.
- ٩- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري - مطبعة الاستقامة طبعة ثانية - ودار الطباعة المصرية سنة ١٢٨١ هـ.
- ١٠- المسائل لابن قتيبة - مخطوط - نسخة مصورة - مكتبة جامعة القاهرة رقم ٢٢٠٩٦٧ .
- ١١- معجم الأدباء لياقوت - نشر دار المستشرق - بيروت - لبنان.
- ١٢- مقدمة ابن خلدون - المطبعة الأزهرية.

\*\*\*